لكن ليس معصية حتى لا يجوز على الانبياء فان العبث جايز عليهم وكذلك الجهل ايضا
ببعض المعلومات لم قلتم انه ليس كذلك ٢ انه تعالى علقها باستقرار الجبل في قوله تعالى
فان استقر مكانه فسوف تراني وهو من حيث هو ممكن فكذا المعلق به لان بتقدير
وجود المعلق به ان لم يقع المعلق لزم الكذب في كلامه تعالى وهو مح وانما قال من
حيث هو اى استقرار الجبل من حيث هو استقرار الجبل لئلا يقال انه علق بشرط
مح وهو استقرار الجبل حال حركته وهو مح والمعلق على المح مح فان المذكور في الاية
ليس الا نفس استقرار الجبل وهو من حيث هو ممكن اقول المعلق هو الاستقرار
حالة التجلي وامكانه ممنوع ٣ قوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة والنظر
حقيقة في الروية ٤ قوله تعالى كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون فانه وعيد للكفار
بانهم يوم القيمة محجوبون عن الله تعالى وذلك يقتضي ان لا يكون المومنون محجوبين
عن الله تعالى والا لم يكن لتخصيص الحجاب بالكفار وايعادهم عليه فايدة واذا لم يكونوا
محجوبين فيرونه واما الثاني وهو عدم الارتسام واتصال الشعاع والمواجهة
فلتقدسه عن الجهة والمكان لما مر واستدل بان الجسم مرئي لانا ندرك الطويل و
العريض والطول ليس بعرض انما احتاج الى منع المقدمة لئلا يقال لا نم ان الجسم
مرئي انما المرئي سطوحه وطوله وعرضه التي هي اعراض كما هو مذهب الحكماء اذ لو كان
عرضا لكان قيامه اما بجزء واحد من الاجزاء الغير المتجزية التي تركب منها الجسم
فيكون اكثر مقدارا من الجزء الذي لا يقوم به الطول فينقسم وكل منقسم ليس بجزء
وهذا هو الغرض خلافه او بالكثير فيقوم العرض الواحد بمتعدد وهو ممنوع لما تقدم

فيثبت

فثبت ان الطول ليس بعرض بل هو جواهر فردة متالفة في سمت كما هو مذهب المتكلمين
وكذا نقول في العرض والعمق فالطول والعرض والعمق هو الطويل والعريض و
العميق وذلك هو الجسم فالجسم مرئي والعرض ايضا مرئي لما نذكر من الالوان وغيرها
فهما مشتركان في صحة الروية والا لما اختصا بصحة الروية دون المعدومات
فالمصحح مشترك وهو اما الحدوث او الوجود والاول عدمي اذ العدم ماخوذ في تعريفه
اذ هو الوجود مع اعتبار عدم سابق فتعين الثاني واعترض عليه بان التاليف عرض
اى لانم ان المرئي هو الطول بل تاليف الاجزاء بعضها مع بعض وهو عرض فيكون
المرئي هو العرض لا هو والجوهر حتى يكون صحة الروية مشتركة بينهما والصحة
عدمية اى سلمنا انهما مرئيان لكن لا نم ان صحة الروية معللة بعلة فان الصحة
عدمية لانها الامكان والامكان عدمي لما تقدم فلا يحتاج الى سبب اذ الامور
العدمية لا تحتاج الى سبب وان سلم احتياجها الى سبب فلا نم كونه مشتركا
بين الجوهر والعرض وكونه وجوديا فان المختلفين قد يشتركان في اثر واحد و وجوب صح
الصحة لما كانت عدمية جاز ان يكون معللة بعدمي اذ تعليل العدمي بالعدمي
جايز كما يقال علة العدم عدم العلة وان سلم ان المصحح ليس هو الحدوث بل الوجود
فلم لا يجوز ان يمتنع رويته لفوات شرط او وجود مانع وذلك ان الحكم كما يعتبر
في تحققه حصول المقتضي فكذا يعتبر فيه حصول الشرايط وارتفاع الموانع فلعل ماهية
الله تعالى اسا في هذا الحكم لفوات شرط كانطباع صورة المرئي في اعيننا و
اتصال الشعاع الخارج من العين او الوجود مانع بان يكون ذاته تعالى غير قابلة

Copyright © King Saud University